دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي : المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية -الكويت
المؤلف الرئيسي:	ابن منصور، الشريف محمد إبراهيم
المجلد/العدد:	مج 27, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
الشهر:	شتاء
الصفحات:	121 - 152
رقم MD:	25957
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	المستوى التعليمي، الإمارات العربية المتحدة ، عمل المرأة، الأحوال الاجتماعية، سوق العمل، المرأة الإماراتية، الأمية، الأطفال، رعاية الأطفال، الإنتاج الزراعي، الأسرة الإماراتية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/25957

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي:
المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل

محمد إبراهيم منصور*

ملخص: تتناول هذه الدراسة قضية عمل المرأة باعتبارها من القضايا المجتمعية التي تناولها كثير من الباحثين والدارسين من مختلف التخصصات وأصبغوا عليها طابعاً اقتصادياً بحتاً، وأصبح عملها يقيم من خلال مفهوم ضيق يركز على خروجها من المنزل إلى سوق العمل للعمل بأجر، ويستبعد أي نشاط اقتصادي ومجتمعي تقوم به المرأة داخل منزلها باعتباره جهداً يصعب قياسه وإدخاله في الحسابات القومية.

لقد حاولت الدراسة أن تتجاوز المفهوم المحدود والجزئي لقوة العمل وخاصة في مجال عمل المرأة، وذلك من خلال استخدام عينة حجمها 139 امرأة عاصرن مجتمع الإمارات التقليدي، لغرض تحليل الأدوار المتعددة وتحديد طبيعة العمل لبلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة.

استعانت الدراسة بالمنهج التاريخي والوصفي واعتمدت على أداة المقابلات الموجهة لاستخدام ميزانية الوقت لدى المبحوثات في الماضي بالإضافة إلى المصادر المكتبية الثانوية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة 1 – أن عمل المرأة في المجتمع التقليدي يدخل في الأعمال الإنتاجية والخدمية في آن واحد. 2 – لم يكن نمط تقسيم العمل التقليدي في الأسرة والمجتمع عائقاً أمام قيام المرأة بأعمال ومهام اجتماعية واقتصادية متنوعة في مجتمع الإمارات التقليدي. 3 –

* مدرس (Assistant Prof.) بقسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

أدت المرأة دوراً أساسياً في سد حاجة السوق المحلي من العمالة، وذلك من خلال قيامها بأدوار متنوعة في المجتمع.

خلصت الدراسة إلى أهمية بلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة يتجاوز المفهوم الاقتصادي المحدود الذي ساد في معظم الدراسات المعاصرة لعمل المرأة، وإجراء معالجات إحصائية شاملة ودقيقة للأنشطة التي تقوم بها المرأة لغرض قياس مشاركتها الفعلية في المجتمع، وصياغة التشريعات الاجتماعية المنظمة لعمل المرأة بما يتيح لها القدرة على توسيع مشاركتها المجتمعية وخاصة في سوق العمل.

مصطلحات أساسية: المرأة، سوق العمل، ميزانية الوقت، مفهوم العمل، مشاركة النساء في قوة العمل، مجتمع الإمارات التقليدي، اقتصاد معاشي.

يُعد عمل المرأة في سوق العمل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي أشبعت بحثا على الصعيدين المحلي والعالمي في القرن العشرين، وبالتحديد في النصف الثاني منه. ومن الواضح أن الدراسات التي ظهرت في مجال عمل المرأة تأثرت إلى حد كبير بمفهوم العمل ذي الصبغة الاقتصادية الذي يُدخِل في سوق العمل الأفراد الذين يعملون بأجر فقط. فالسكان النشطون اقتصادياً[1] والمساهمون الحقيقيون في قوة العمل[2] حسب هذا التعريف هم الأفراد من الذكور والإناث الذين يزودون حقول العمل بالأيدي العاملة وبأجر لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، ولا تدخل ربات البيوت ضمنهم لقيامهن بأعمال لا يتقاضين عنها أجراً (United Nations, 1993).

إن معظم الدراسات التي نشرت في ميدان عمل المرأة منذ الثمانينيات (إدارة التخطيط، 1982؛ الجميري، 1991؛ حلمي، 1992؛ زكي، 1984؛ الشامسي وآخرون، 1996؛ الصباح، 1983، 1984، 1994؛ عزام، 1982؛ العطية، 1984؛ القاسمي، 1993؛ النجار، 1984؛ وزارة التخطيط، 1993) اعتمدت مفهوم العمل ذي الصبغة الاقتصادية وقاست عليه المشاركة الفعلية للمرأة في المجتمع. لقد تأثرت جميعها بالتحليل الاقتصادي لقوة العمل، ولم تتمكن من تحليل الظاهرة تحليلاً اجتماعياً، حتى ليجد الباحث الاجتماعي نفسه أمام قصور شديد في تحديد مشاركة المرأة في مجتمع الإمارات. إذ إن الدراسات ذات الصلة بموضوع قوة العمل في مجتمع

الإمارات تؤكد محدودية إسهام المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وذلك باعتمادها على إسهامها الجزئي في سوق العمل الرسمي، وتغافلت عن جوانب أخرى عديدة لعمل المرأة بما في ذلك عملها داخل المنزل، والذي يمكن أن يكون إطاراً لقياس الإسهامات الاقتصادية للمرأة في المجتمع الحديث.

لقد برزت بعض المحاولات النظرية التي سعت إلى تجاوز هذا المفهوم المحدود والجزئي لقوة العمل وبخاصة في مجال عمل المرأة. إذ فحصت الأمم المتحدة مفهوم قوة العمل المستخدم حالياً، وأكدت أنه يواجه صعوبة في تطبيقه في الدول التي لا تتبع نظام السوق أو الأنماط المختلفة ذاتها من الإنتاج (United Nations, 1990:98). كما حاول بعض الدارسين احتساب أنشطة المرأة في منزلها بوصفها أنشطة اقتصادية لها مردود اقتصادي ويدخل إيرادها في الناتج المحلي الإجمالي[3]، ويؤكدون أن الاعمال التي تقوم بها المرأة في المنزل لا تخرج عن كونها أنشطة اقتصادية مصنفة في سوق العمل، كتربية الحيوانات، واستخراج الألبان، وحفظ الأغذية، وصنع الأجبان، والمشاركة بالمحاصيل، والطبخ وتقديم الطعام، وغسل الأواني والملابس، وتنظيف المنزل، والتسوق، وتربية الأطفال، والعناية بالمرضى (Dixon-Mueller, 1985; Anker *et al.*, 1988; 1994; Lim 1996; Goldschmidt-Clermant 1987; United Nations; 1990, 1993).

يرى «أنكر» وصحبه أن مفهوم العمل الحالي لقوة العمل يتطلب مرونة شديدة في التعريف والقياس بحيث يكون قادراً على استيعاب الأنشطة السوقية وغير السوقية، ومن وجهة نظرهم، فإنه غير قادر على تزويد المخططين بجميع المعلومات التي يحتاجونها لأغراض سوق العمل، (Anker *et al.*, 1988:27-32). وللتغلب على ذلك تبنوا أربعة تعاريف لقوة العمل ليقيم من خلالها عمل المرأة في منزلها، ووافقه على ذلك (Dixon-Mueller, 1994). وتتدرج هذه المفاهيم من الأضيق إلى الأوسع على النحو التالي:

1 – قوة العمل ذات المقابل المالي، وتتمثل في الأشخاص (العمال) الذين تدفع لهم أجور ومرتبات لوظائفهم نقداً أو عيناً.

2 – قوة العمل الموجهة للسوق، وتتمثل في الأشخاص العاملين بالأجرة بالإضافة إلى الأشخاص الذين يشتغلون في أنشطة حقول ومشروعات العائلة أو الأعمال التي تسوق بعض منتجاتها أو كلها.

3 – تعريف منظمة العمل الدولية لقوة العمل والذي يتعلق بالأشخاص المشتغلين بالأنشطة ويدخل إنتاجهم أو خدمتهم في إحصاءات حسابات الدخل القومي حسب توصيات هيئة الأمم. ويشمل الأشخاص الذين يشتغلون في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية بغض النظر عن تسويقهم لها.

4 – قوة العمل الموسعة، وتشمل الأشخاص الذين نص عليهم مفهوم منظمة العمل الدولية، وتشمل أيضاً الأشخاص الذين يسهمون في توفير الحاجات الأساسية لأسرهم من سلع وخدمات. وتتضمن أنشطة جمع الوقود وتحضيره مثل جمع الأخشاب والقضبان، وتحضير روث الأبقار، وأيضاً جلب الماء، وبخاصة في المناطق التي يحتاج جلبه إلى قطع مسافات طويلة، وحياكة الملابس للعائلة.

وتعتقد الدهان (1984: 210) أيضاً أن التعريف السائد لقوة العمل الحالي لا يغطي أعمال المرأة كاملة، فهي ترى أن «مفهوم الإسهام الاقتصادي كما تعكسه الإحصاءات القومية يقيس فقط نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة في مجالات العمل بأجر، وفي هذا تقليل جوهري من قيمة الإسهامات الحقيقية المبذولة. أي أن هناك فرقاً كبيراً بين مفهوم عمل المرأة العربية بالممارسة والمفهوم الإحصائي للإسهام الاقتصادي كما توضحه الإحصاءات السكانية والمسوحات».

وبالنظر إلى تلك المعطيات مجتمعة، فإننا نرى ضرورة كشف الغموض واستجلاء الحقيقة فيما يتعلق بعطاء المرأة ومشاركتها الاقتصادية في مجتمع الإمارات وبخاصة في المجتمع التقليدي، لعلنا نصل إلى نتائج تتيح تقنيناً أفضل لمفهوم عمل المرأة من منظور مجتمعي شمولي يمكن اتخاذه دليلاً لإجراء دراسات موضوعية لعمل المرأة في المجتمع الحديث، لذلك جاءت هذه الدراسة العلمية متعددة المناهج والأبعاد المجتمعية مستهدفة تعبئة العنصر النسائي كمورد بشري متعدد الأهداف في المجتمع.

أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة ما يأتي:

1 – إبراز الدور الحقيقي الذي قامت به المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي من خلال تحليل أدوارها المتعددة، وتحديد طبيعتها بوصفها أساساً لبلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة.

2 – توفير بيانات ومعلومات تفصيلية للباحثين عن عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي، وبلورة تقييم موضوعي للقدرات والطاقات النسائية في المجتمع التقليدي ليتخذ مسوغاً لإدخال النشاط المنزلي ضمن حسابات قوة العمل.

منهج البحث

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي في دراسة عمل المرأة في المجتمع التقليدي معتمدة على أداة المقابلات مع كبار السن من النساء الموجهة لاستخدام ميزانية الوقت (Dixon-Mueller, [1985] 1994: 35) لدى المبحوثات في الماضي بالإضافة إلى المصادر المكتبية الثانوية، إذ يتيح ذلك للباحث الفرصة لجمع بيانات عن عمل المرأة المتعدد والمتنوع داخل المنزل وخارجه في فترة سابقة، والذي له صلة قوية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي سادت في تلك الفترة بوصفه يمثل ركيزة مهمة من ركائز الاقتصاد المتعدد أو المتنوع الأنشطة الذي حتمته تلك الظروف التي سادت في حقبة ما قبل النفط واستدعت الاستغلال التام لجهد المرأة كقوة عمل حقيقية في سوق العمل، ومن ثم فإن التقييم الحقيقي لهذا الدور لا يمكن أن يبرز إلا من خلال اعتماد مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة يتجاوز المفهوم الاقتصادي الجزئي أو المحدود.

وقد اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مراعية انتشار أفراد العينة في جميع إمارات الدولة السبع معتمدين على قوائم النساء المسجلات لدى مراكز الاتحاد النسائي، والجمعيات النسائية، ومراكز التنمية الاجتماعية المنتشرة على مستوى الدولة. لقد جرى اختيار 20% من النساء اللاتي يبلغ عمرهن 45 سنة فما فوق من أصل 695 مفردة، لما لهن من خبرة ودراية بأحوال المجتمع التقليدي ويعتبرن أكثر نضجاً واستيعاباً لتلك الحقبة وأقدر على وصف دورهن وعملهن اليومي في الفترة التي سبقت قيام دولة الاتحاد.

استخدم لغرض الدراسة المقابلة المقننة وغير المقننة، وصممت لذلك الغرض استبانة مكونة من 40 سؤالاً تضمنت أسئلة مغلقة ومفتوحة شملت الجوانب الاجتماعية والديموغرافية والأنشطة اليومية للمرأة. فلقد كانت المرأة تسأل عن نشاطها اليومي داخل المنزل وخارجه، وعن التتابع في النشاط وتقدير الوقت المقضي منذ لحظة استيقاظها وحتى ذهابها للنوم. واستخدمت لذلك

الغرض مقابلات إعادة تذَكُّر استخدام الوقت (Dixon-Mueller [1985] 1994: 38-39). وقد طلب منهن وصف الأعمال التي كن يقمن بها في المجتمع التقليدي منذ بداية اليوم وحتى نهايته. وهو أمر ضروري للتحليل الاجتماعي في المجتمعات التقليدية خاصة، وإن تلك المادة غير موثقة، وهي تمثل الركيزة الأساسية لمعرفة كينونة المجتمعات التقليدية وظواهر العمل على أساس أن المجتمع التقليدي يمثل نمطاً متميزاً من أنماط التجمع الإنساني، وقد دأب أفراده ليل نهار على توفير الحاجات الأساسية لهم من خلال العائلة.

خصائص العينة

تتوزع العينة على جميع إمارات الدولة، وذلك حسب التوزيع النسبي للمفردات بين الإمارات، حيث أخذت نحو 25,2% من أفراد العينة من إمارة الشارقة، و18,7% من إمارة الفجيرة و13,7% من إمارة رأس الخيمة، و12,9% من إمارة عجمان، و10,8% من إمارة أبو ظبي والنسبة نفسها من إمارة دبي، ونحو 7,9% من إمارة أم القيوين. تركز أفراد العينة على ثلاث فئات اجتماعية زواجية: 53,2% في فئة المتزوجات، 36,7% في فئة الأرامل ونحو 10,1% في فئة المطلقات، ولم تظهر الدراسة أي مفردة عزباء. وجدير بالإشارة هنا أن الغالبية من حالات الطلاق قد وقعت في المجتمع الحديث كما أفادت المطلقات.

كشفت الدراسة عن انخفاض شديد في المستوى التعليمي للنساء، إذ بلغت نسبة الأمية بين مفردات العينة نحو 93,5% من الإجمالي، وبلغت نسبة اللاتي يعرفن القراءة والكتابة نحو 6,5% من مجموع النساء. لم يلاحظ أي تعلم نظامي بين النساء، يرجع ذلك إلى ظروف المجتمع التقليدي الذي بدأ فيه تعليم البنات متأخراً، إذ كان افتتاح أول مدرسة نظامية للبنات عام 1954م (حارب، 1996: 140).

يمثل الأطفال الثروة الحقيقية للأسرة الإماراتية في المجتمع التقليدي سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً، وتزيد مكانة المرأة في الأسرة حسب عدد الولادات التي تحققت، إذ بلغ متوسط حجم الأطفال نحو 6,1 أطفال لكل امرأة وبانحراف معياري قدره 2,59. أظهرت الدراسة أن ما يقرب من 48,2% من النساء ولدن ما بين 4 - 6 أطفال، بينما بلغت نسبة النساء اللاتي ولدن ما بين 7 - 9 أطفال نحو 26,6% ونسبة اللاتي ولدن ما بين 1 - 3 أطفال نحو 15,1%، ونسبة اللاتي ولدن ما بين 10 - 12 طفلاً نحو 7,2%، ونسبة اللاتي ولدن ما بين 13 - 15 طفلاً نحو 2,9%.

وتشير دراسة (أحمد والشامسي، 1996: 194) إلى أن الأسرة الإماراتية في المجتمع التقليدي أعطت الوظيفة الإنجابية أهمية خاصة لكي توائم بين حجمها وبنيتها ووظائفها واحتياجاتها، ولذلك كان حجم الأسرة الكبير ضرورياً للأسباب التالية:

1 – إنجاز العمل المنوط بالأسرة، إذ من خلاله تستطيع الأسرة تحقيق إنتاج كبير.

2 – تحديد مكانة الأسرة ومركزها الاجتماعي.

3 – تشكيل دعامة أساسية للقوة الدفاعية للأسرة والقبيلة.

4 – تأكيد القيمة الدينية للإنجاب.

بما أن الدراسة تتعلق بالمجتمع التقليدي والنقطة الفاصلة بينه وبين مجتمع الدولة الاتحادية هي عام 1971 تاريخ قيام الاتحاد، فإن الدراسة ركزت على النساء اللاتي عايشن الحياة في المجتمع التقليدي، واستبعدت الدراسة أي مفردة لا يتوافر فيها ذلك الشرط، إذ بلغ متوسط عمر المرأة نحو: 58,42 سنة وبانحراف معياري قدره: 10,70، وتتوزع المفردات على مدى عمري حده الأدنى نحو 45 سنة، وحده الأعلى نحو 85 سنة، وهذه السن كافية لنقل صورة حقيقية ودقيقة عن الممارسات الاجتماعية والأنشطة المتنوعة التي كانت تقوم بها المرأة في المجتمع التقليدي. لقد شكلت الفئة العمرية 50-54 سنة نحو: 22,3% من إجمالي مفردات العينة، تلتها الفئة العمرية 45-49، حيث بلغت نسبتها نحو: 20,1% أما الفئات العمرية 60-64 ، 55-59 ، 70-74، 65-69 و75 فما فوق فقد بلغت نسبتهم: 13% و 12,2% و 12,2% و 10,1% و 10,1% على التوالي.

لم يستقر معظم السكان في مجتمع الإمارات التقليدي على مهنة واحدة معينة، وهذا ما أكدته إجابات المبحوثات بشأن وظائف الزوج المتعددة[4]. ويمكن القول: إن سبب ذلك يعود إلى سيادة الاقتصاد المعاشي[5] الذي فُرِض على السكان من تعدد وتنوع للمهن والحرف، إذ كان الفرد في المجتمع التقليدي يمتهن عدة مهن، فقد يكون مزارعاً وصياداً وبحاراً وغواصاً في آن واحد. لقد بلغت الإجابات نحو: 455 إجابة فعلية متكررة لنحو: 139 إجابة مفترضة. ذكرت نحو: 226 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون صيادين وبحارة وغواصين وبنسبة بلغت نحو: 50% من إجمالي الإجابات المتكررة. وأفادت نحو: 66 امرأة بأن

أزواجهن كانوا يعملون في مهنة الزراعة وبنسبة بلغت نحو 15%، وأفادت نحو 63 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون في مهنة البناء وبلغت نسبتهم نحو: 14%، وذكرت نحو: 52 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون في التجارة وبنسبة بلغت نحو: 12%، وأفادت نحو: 29 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون نواخذة وبنسبة بلغت نحو: 6%. وذكرت نحو: 14 امرأة بأن أزواجهن كانوا يعملون عسكريين وبنسبة بلغت نحو: 3%، ونحو 1% من الأزواج كانوا يعملون في مهنة التجارة.

لقد أدى نظام المِلْكية التقليدي دوراً مهماً في دعم نمط الأسرة الممتدة، حيث كان نمط الملكية نمطاً أسرياً وليس فردياً. ويقوم هذا على مبدأ التجانس والتكافل الاجتماعي لأعضاء الأسرة وإلغاء الفوارق كما أوضحت كثير من النساء «الكل يعمل لصالح الأسرة، الميزانية مشتركة». وتقول أخرى: «الجميع متحاب ولا يوجد فرق بين الذي يأتي بدخل كثير للأسرة أو دخل قليل، يوجد هناك فرق تقدير واحترام للذي يعمل أكثر».

إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة شجعت الغالبية من الناس على السكن ضمن أسرة كبيرة تحقق لها إشباع حاجاتها الخدمية والاستهلاكية وتضمن لأعضائها الأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتفاعل السياسي مع الوحدات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع. ولهذا أشارت نحو ما يقرب من 51,8% من النساء اللاتي تمت مقابلتهن بأنهن كن يعشن مع أهل الزوج. فتقول إحدى النساء: «كنت أسكن مع زوجي ووالديه وأولادي وإخوة وأخوات زوجي». وتقول أخرى: «كانت أسرتنا كبيرة، كان زوجي أكبر الأولاد، سكنت في بيت زوجي ومعنا الأولاد ووالده وإخوته وأخواته وجده وجدته». وعلى الرغم من أن هناك نسبة لابأس بها تصل إلى 48,2% من النساء كن يسكن في منازل أزواجهن إلا أنهن وحسب ما أشار إليه بعض النسوة «ما كنا نبتعد عن أهالينا، كنا نسكن بالقرب منهم، لم نحس في يوم من الأيام بأننا مستقلون عنهم كانوا يعينوننا ونعينهم»، وقد أشير إلى مثل هذا النمط الأسري بالأسرة شبه الممتدة (حلمي، 1994).

أما بالنسبة إلى الملكية، فقد تكررت إجابات المبحوثات بشأنها، ويمكن القول إن سبب ذلك يعود إلى تنوع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية للسكان في مجتمع الإمارات التقليدي، فمنهم المزارع والصياد والغواص والتاجر والحرفي (معهد البحوث والدراسات العربية، 1978: 560-561). لقد بلغت الإجابات الفعلية

نحو 248 إجابة لنحو 139 إجابة مفترضة، اشتملت على ملكية الأراضي السكنية وبشكل رئيس المسكن والأراضي الزراعية وبشكل مركز على النخيل والسفن والقوارب والحيوانات كالبقر والأغنام والإبل والدواجن، حيث أفادت نحو 104 نساء بأن أسرهم كانوا يملكون حيوانات وبنسبة بلغت نحو: 41,9% من إجمالي الإجابات، وأفادت نحو: 65 امرأة بأن أسرهم كانوا يملكون أراضي زراعية وبنسبة بلغت نحو: 26,2%، وذكرت نحو: 46 امرأة بأن أسرهم كانوا يملكون أراضي سكنية وبنسبة بلغت نحو: 18,5%، وأشارت نحو: 33 امرأة بأن أسرهم كانوا يملكون سفناً وبلغت نسبتهم نحو: 13,3% من مجموع الإجابات.

النتائج

يمكن أن يوصف عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي بالعمل المعاشي المعتمد على الانتماء العائلي والقبلي. إن المرأة بالنسبة إلى المجتمع التقليدي هي عصب الوجود الاجتماعي، وكان عطاؤها مرتبطاً بشكل رئيس بإنتاج السلع والخدمات الخاصة بالاستهلاك المنزلي اليومي المباشر.

إن المرأة في المجتمع التقليدي لم تكن تعرف الفراغ قط، حيث أجمعت المبحوثات بأن نشاط المرأة اليومي يبدأ منذ بزوغ الفجر وحتى منتصف الليل فهي كادحة طوال النهار وجزءاً كبيراً من الليل، حيث يتنوع عملها ما بين الأعمال الخدمية التي تحتاجها العائلة؛ كالتنظيف والطبخ والخياطة والعناية بالأطفال وتدبير شؤونهم وإحضار الماء وطحن الحبوب وما يتصل بذلك من أعمال وما بين الأعمال الإنتاجية كالعناية بالزراعة وسقيها وجني ثمارها وتنظيفها وتخزينها وتربية الحيوانات والدواجن بأنواعها المختلفة وصناعة الغزل والنسج بفروعها المختلفة.

تشير الخاطر (1990) إلى أن المرأة في البادية قد شاركت الرجل في كثير من الأعمال؛ مثل: الرعي وسقاية الأغنام ونصب الخيام وحلب الماشية وغزل الصوف بالإضافة إلى الأعمال المنزلية. وفي حالة غياب الزوج فترات طويلة تتراوح ما بين ثلاثة أشهر وأربعة في الغوص، فإن المرأة تقوم بمهن تدر دخلاً للأسرة تقابل بها طلباتها الضرورية إلى حين عودة الزوج، ومن تلك المهن خياطة الملابس وتطريزها، وغزل العباءات، وصناعة السلال والحصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع المبحوثات كن على وعي كبير بما يخص

حياتهن في المجتمع التقليدي، وكشفن عن معلومات غزيرة أظهرت فعلاً قدرة فائقة على الوعي بالمحيط الاجتماعي وعلاقته بعمل المرأة داخل الأسرة في حقبة تاريخية ماضية.

تقول إحدى المبحوثات: «إن الرابطة القوية التي أعتز بها بيني وبين أفراد أسرتي هي قدرتي على بذل مجهود أكبر في عمل المنزل بغض النظر عن مستوى أسرتي الاقتصادي لكي أحقق الرضا الاجتماعي الذي أريده». إن ذلك يعد مؤشراً على ازدياد درجة التكامل والاستقرار في بناء الأسرة. وعلى مدى ارتباط المرأة بالنسق الأسري، وأهميته في تحقيق القبول الاجتماعي في المجتمع المحلي.

1 – ساعات العمل اليومية: تتفاوت ساعات العمل التي كانت تقضيها المرأة في العمل سواء داخل المنزل أو خارجه. فعمل المرأة في المجتمع التقليدي يصعب إدراكه بشكل كمي، ذلك أن معظمه إن لم يكن جميعه ينتمي إلى العمل غير الرسمي وبعمل جزئي ومتقطع لمصلحة العائلة. يبين جدول (1) أن متوسط ساعات عمل ربة البيت في اليوم نحو 8 ساعات وبانحراف معياري بلغ نحو ساعة وست وخمسين دقيقة.

كما بلغ الحد الأدنى لساعات عمل المرأة في اليوم خمس ساعات، والحد الأعلى لساعات عمل المرأة في اليوم عشر ساعات وخمسين دقيقة: فقد أشارت نحو 27% من النساء إلى أنهن كن يعملن ما بين خمس ساعات وست يومياً، ونحو 40% من النساء كن يعملن ما بين سبع ساعات وثمانٍ يومياً، وبلغت نسبة اللاتي يعملن ما بين تسع ساعات وإحدى عشرة ساعة يومياً نحو 32% (جدول 2).

شملت الدراسة معظم الأنشطة المتنوعة التي تقوم بها ربة البيت يومياً. وعلى الرغم من أن بعض الأنشطة كالطبخ، وتنظيف المنزل والعناية بالأطفال، وتربية الحيوان... إلخ تحدث يومياً، وبعضها الآخر كإحضار الماء، وجمع الحطب، وغسل الملابس، والمساعدة في الزراعة... إلخ تقع بين الحين والآخر، فإن قياس الوقت كان على أساس تقدير الوقت المخصص لكل نشاط يومي ثابت ومتقطع.

ويبين جدول (1) أن الأنشطة الموجهة للخدمة المنزلية تستأثر بالوقت الأكبر من نشاط ربة البيت، إذ قدر متوسط الوقت الذي تقضيه ربة البيت في أعمال الطبخ وتربية الأولاد وتنظيف المنزل بنحو ست ساعات يومياً طوال

جدول (1)
التوزيع النسبي لإسهام المرأة في الأعمال الخدمية والإنتاجية ومتوسط العمل اليومي*

الأعمال	تقوم	لا تقوم	غير مبين	الإجمالي	متوسط الوقت اليومي الدقيقة/الساعة
الأعمال الخدمية المنزلية					
الإفطار	96,4	2,9	0,7	100,0	1,22
الغداء	93,5	5,0	1,5	100,0	1,48
العشاء	93,5	5,8	0,7	100,0	0,59
تنظيف المنزل	87,8	10,8	1,4	100,0	1,59
غسل الملابس	56,8	38,8	4,4	100,0	
تنظيف الأواني	38,1	57,6	4,3	100,0	
تربية الأبناء	80,0	20,0	- -	100,0	1,13
الأعمال الإنتاجية					
إحضار الماء	29,5	70,5	- -	100,0	0,30
جمع الحطب	31,7	68,3	- -	100,0	
الزراعة	69,1	30,2	0,7	100,0	0,23
تربية الدواجن	93,5	6,5	- -	100,0	0,20
تربية المواشي	73,4	26,6	- -	100,0	0,55
تربية الأبقار	41,7	58,3	- -	100,0	
تربية الإبل	6,5	92,8	- -	100,0	
طحن القمح	7,9	92,1	- -	100,0	0,29
صناعة التمور	69,1	30,2	0,7	100,0	
صناعة الألبان	64,0	34,5	1,5	100,0	
صناعة السمك	37,4	58,3	4,3	100,0	
الحياكة	60,4	36,7	2,9	100,0	0,46
صناعة السعف	42,4	52,5	5,1	100,0	
صناعة التلي	48,2	47,5	4,3	100,0	
خياطة البراقع	8,6	86,3	5,1	100,0	
الخدمات العلمية					
التعليم التقليدي	6,5	93,5	- -	100,0	
الطب الشعبي	15,8	84,2	--	100,0	
سرد الحكايات	14,0	86,0	- -	100,0	

* متوسط العمل اليومي (بالساعة) = **8,03**

الأسبوع، بينما تقضي ربة البيت من الوقت في أعمال الإنتاج كالمساعدة في أعمال الزراعة، وصناعة الأغذية، وتربية المواشي والدواجن، وإحضار الماء والحطب، والصناعات اليدوية نحو ساعتين يومياً طوال الأسبوع.

2 – إسهام المرأة في إعداد الطعام: يظهر جدول (1) أن ربات البيوت في المجتمع التقليدي كن يسهمن بدرجة كبيرة في إعداد الطعام، وكن يولين التدبير المنزلي وخاصة إعداد الطعام أهمية كبيرة. والواقع أن إعداد الوجبات الثلاث الرئيسة في المجتمع التقليدي استلزم وقتاً وجهداً كبيرين بسبب استخدام الأدوات البدائية في الطبخ، إلا أن ما خفف من ذلك هو اعتباره نشاطاً جمعياً أكثر من أن يكون نشاطاً فردياً، إن لإعداد الطعام وظيفة اجتماعية مهمة في تكوين الشخصية المجتمعية لأفراد الأسرة وبخاصة النساء، إذ من خلاله تشيع روح التعاون والانسجام بين أفراد الأسرة ويحسب مقياساً لمدى المودة والتآخي بينهم.

كما يبين جدول (1) أن ما يقرب من 96,4% من إجمالي أفراد العينة يقمن بإعداد الإفطار الذي يبدأ وقت إعداده عند بعض الأسر قبل أذان الفجر، وعند الغالبية العظمى بعد صلاة الفجر مباشرة. أفادت نحو 93,5% من أفراد العينة بأنهن يقمن بإعداد وجبة الغداء، ونحو 93,5% من إجمالي ربات البيوت أجبن بأنهن يقمن بإعداد العشاء بأنفسهن، وهناك نسبة قليلة جداً لا تقوم بإعداد الطعام؛ إذ بلغت نحو 2,9% و5,0% و5,8% للإفطار والغداء والعشاء على التوالي، وقد أفادت غالبيتهن بأنه في المجتمع التقليدي تساعد بعض من القريبات في إعداد الوجبات والتحضير لها كالأمهات والعمات والبنات وزوجات الأولاد.

عندما توجهنا بالسؤال لعدد من المبحوثات «عمن تساعدك (يساعدك) في الأعمال المنزلية في الماضي؟». جاء كثير من الإجابات بأن الكل يساعد؛ حيث قالت إحداهن: «عمتي أي أم زوجي تساعدني لكن أكثر الشغل أنا أقوم به»، وتورد أخرى «أنا وزوجات إخوة زوجي وتساعدني عمتي وكلنا مع بعض نتعاون على الخير والشدة والحمدلله عشنا والخير موجود». وتفيد أخرى «بناتي والله هم اللي يساعدوني، قبل ما أزوجهم كانوا يساعدوني في خدمة البيت والتنظيف والطبخ والحين من عرسوا بناتي اللي أصغر منهم واللي بعد ما عرسوا هم اللي يساعدوني». وتضيف أخرى «الزوجات الأخريات». وتورد أخرى «لا أحد

يساعدني لكن في حالة مرضى يساعدني زوجي». وتقول أخرى: «كان العمل الأكثر على زوجات أولادي وقد كان يساعدهم في هذا العمل بناتي».

3 – المرأة وتدبير شؤون المنزل: يبين جدول (1) أن هناك تعاوناً متفاوتاً بين ربات البيوت والنساء الأخريات في العائلة كما أفادت المبحوثات؛ إذ يلاحظ أن ربات البيوت يقمن بأنفسهن بتنظيف المنزل حيث بلغت نسبة اللاتي يقمن بذلك نحو: 88% من إجمالي أفراد العينة، بينما بلغت نسبة مساعدة الغير لهن نحو 11% فقط، إلا أننا نجد أن نسبة المساعدة في غسل الملابس وتنظيف الأواني مرتفعة، حيث بلغت نحو 39% و58% على التوالي، بينما نجد أن نسبة ربات البيوت اللاتي يقمن بغسل الملابس وتنظيف الأواني نحو: 57% و38% على التوالي، يعود ذلك إلى ضيق الوقت لربة البيت الناتج عن تعدد الأنشطة واختلاف الأولويات فتكون مضطرة إلى تكليف بناتها أو بعض النساء اللاتي يُقِمن معها في المنزل للقيام بذلك.

أوضحت ربات البيوت بأنهن يَقُمن جميعاً مختارات بالأعمال المنزلية كتنظيف المنزل وغسل الملابس وتنظيف الأواني على الرغم من عدم توافر الآلات والأجهزة المساعدة للخدمة ويستعضن عن ذلك بمساعدة أعضاء الأسرة الآخرين مع مراعاة كبار السن. إن النساء كزوجات وأمهات وربات بيوت يجدن أن عليهن مسؤولية المحافظة على تماسك الأسرة من خلال الوفاء بالواجبات المتوقعة منهن دون المطالبة بالحقوق أو رد الجميل.

4 – المرأة والعناية بالأطفال: تسهم ربة البيت إسهاماً كبيراً في تربية الأطفال الذكور منهم والإناث على حد سواء، وتعطيهم وقتاً كافياً على الرغم من اشتغالها الدائم طوال اليوم؛ إذ تتكفل الأم بأطفالها منذ نعومة أظفارهم حتى يقووا على السير ويشتد عودهم، وتعتني الأم بالأطفال وتواصل تربيتهم وفق طبيعة كل منهم واحتياجاته، فتقوم بتعليم بنتها تدبير شؤون المنزل، وتلقينها الدروس والخبرات اللازمة لحياتها المستقبلية كزوجة وأم. أما الولد فتعلمه أصول السلوك والانضباط الاجتماعي، وتحرص على إرساله مع أبيه ليتعلم المهارات اللازمة للحرف والمهن والصناعات التي تلزمه في حياته.

وجدير بالذكر هنا أن الأسرة في المجتمع التقليدي هي الجهة الرئيسة المعنية بتنشئة الأطفال؛ فهي التي تغذيهم بالقيم والعادات والأخلاق، كما تمدهم

بالمهارات اللازمة لحياتهم العملية. ويبين جدول (1) أن نحو: 80% من إجمالي أفراد العينة أشرن بأنهن يشرفن إشرافاً مباشراً على تربية الأبناء والاهتمام بهم، بينما ذكرت نحو: 20% منهن بأن هناك نساء أخريات في الأسرة كالجدات والعمات والبنات يساعدن في العناية بالأبناء. وتحاول الأم دائماً تسلية أولادها بسردها الحكايات والقصص لهم، وبخاصة قبل النوم، ولكن ليس لدى جميع الأمهات المواهب الأدبية اللازمة لذلك؛ إذ يبين الجدول السابق أن ما يقرب من 14% من الأمهات فقط يَقُمن بسرد الحكايات والقصص للأبناء، بينما أفادت نحو: 86% من الأمهات بأنهن لا يَقُمن بذلك.

5 – المرأة والحاجات الأساسية للأسرة: إن أحد أبرز خصائص الاقتصاد في مجتمع الإمارات التقليدي أنه اقتصاد معاشي (subsistence economy) ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج العائلي، ولقد أدى الجمود البنيوي للإنتاج إلى نقص الحاجات الأساسية بشكل عام والغذاء بشكل خاص بسبب الظروف البيئية القاسية وعدم قدرة الاقتصاد على توفير متطلبات الحياة في مقابل الحاجة المتزايدة للسلع والخدمات، كما كان لضعف القيمة الشرائية للعملة دور مانع لاستيرادها. وبات الاقتصاد عاجزاً عن تغطية الحاجات. وفي سبيل مواجهة هذا الموقف اتجهت النسوة لمشاركة الرجال في توفير متطلبات العائلة. يذكر أحد الرواة «خلال الـ36 سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية لم يكن الناس في المنطقة يفكرون سوى في توفير الحد الأدنى من الغذاء للحفاظ على حياتهم، وأصبح الكل يكافحون، المرأة والرجل على السواء» (عبدالرحمن، 1990: 273).

لقد اتَّسم اقتصاد المجتمع التقليدي ببنية تحتية متخلفة؛ حيث لم يستطع توفير أبسط الخدمات للسكان كالماء والوقود، إذ لم تكن هناك خطوط مياه موصلة للمنازل فاعتمد سكان الإمارات على أسلوب بدائي للغاية لتوفير الماء؛ فكان الأهالي يعتمدون على أنفسهم في توفيره، وتختلف معاناة الأسرة حسب مستواها الاقتصادي والاجتماعي، ومكان إقامتها، وقربها أو بعدها عن مصدر الماء. وقد بذلت المرأة جهداً مضنياً لتوفير الماء لاستهلاك الأسرة سواء أكان للشرب أم للطبخ أم للغسل أم للاستعمال الشخصي، ويعتبر ذلك عملاً شاقاً عليها لما يحتاجه نقل الماء من جهد عضلي؛ إذ كانت المرأة تحمل الماء على رأسها مسافات طويلة ومرات متكررة في اليوم، وقد تضطر أحياناً إلى حمل قربتين معاً، وتستخدم في بعض الأحيان الحمار وسيلة لنقل الماء (البكر،

1993 : 78 - 79). يبين الجدول (1) أن ما يقرب من 29,5% من إجمالي أفراد العينة يَقُمن بجلب الماء بينما بلغت نسبة اللاتي لا يقمن بذلك النشاط نحو 70,5% من المجموع.

هذا وتسهم المرأة أيضاً في توفير الحطب لاستخدامه في المنزل، وتُعَد مهمة دائمة للمرأة، يورد البكر: «كانت من المهمات الأساسية التي على المرأة القيام بها جمع الحطب لأغراض مختلفة، منها الطبخ والخبز وتسخين الماء والتدفئة» (البكر، 1993: 85). ذكرت نحو: 32% من ربات البيوت أنهن يَقُمن بتوفير الحطب، وكان ذلك من خلال الذهاب إلى مصادر الحطب في الجبال والوديان والسهول ومزارع النخيل؛ حيث تقوم المرأة بقطع الحطب وتجميعه وحمله على الرأس أو على الدواب إلى المنزل. وتتعدد أنواع الحطب، فهناك حطب السمر والسدر والكرط وهي ذات جودة عالية وتتطلب جهداً عالياً لتوفيرها، وهناك أخشاب الحصول عليها سهل وقليلة الجودة ومتوافرة في السهول وعلى سفوح الجبال ومزارع النخيل، وهي مصدر رئيس لاستهلاك المنزل. ويتنوع الوقود حسب شروط البيئة، فيقتصر في المناطق الجرداء وقليلة الشجر، على بعر[6] الإبل والغنم وما يتوافر من قش خشن، وجذور يابسة وأعواد الشجيرات القصيرة من حمض وشيح وقيصوم وبلان وخب، وفي المناطق الحراشية يتنوع الوقود ما بين الحطب الصلب والفروع والأعواد (البكر، 1993: 85).

كما تشترك النساء في حصاد القمح وفرزه وتخزينه وطحنه في المجتمع التقليدي وبشكل خاص في البيئة الجبلية. يذكر أحد الرواة: «يتعاون الحشد على دق الكميات اللازمة للاستهلاك وفرز البُرِّ عن التبن[7] لتقوم أسرة صاحب الوعب[8] بحفظها في خروس[9] فخارية كبيرة، وتقوم النساء بعد ذلك بطحنها على الرحى» (عبدالرحمن، 1990: 458). أفاد بعض النساء بأنهن كن يشاركن الأزواج في طحن القمح، إذ بلغت النسبة نحو 8% من إجمالي مفردات العينة.

يوضح جدول (1) أن نحو 68,2% من النساء اللاتي يحتطبن أفدن بأنهن يستخدمنه للاستهلاك المنزلي. ويعد الحطب المصدر الرئيس للوقود، كما أن شراءه يعد إلى حد ما مكلفاً، كما أنه يعتبر من مصادر الدخل الرئيسة لقطاع كبير من سكان المجتمع التقليدي. أفاد 31,8% من النساء بأنهن كن يقمن ببيعه.

6 – الإسهام في النشاط الزراعي: يعد النشاط الزراعي من الأنشطة الرئيسة التي كان يعتمد عليها أبناء الإمارات في المجتمع التقليدي. يذكر أحد الرواة: «كانت

مزارع النخيل مصدر الدخل الأساسي والأول لإنسان هذه الواحات غنياً كان أم فقيراً وذلك من مئات السنين... كان صاحب المزرعة يستعين بـ «بيادير»[10] أي مزارعين مواطنين للعمل على رعاية مزرعته، وذلك مقابل عذق[11] واحد من كل نخلة يختار الكبير منها بينما يتولى صاحب المزرعة وأبناؤه بقية المطالب والأعمال والمصاريف اللازمة لرعاية مزرعته» (عبدالرحمن، 1990: 404). ويضيف راوٍ آخر قيمةً للقطاع الزراعي بقوله: «مزارع النخيل كانت تنتشر هنا وهناك، ومثلما كانت هذه الأشجار مصدر غذاء رئيساً، الرطب في الصيف والتمر في الشتاء وبقية شهور السنة، وكان سعف النخيل وجذوعها هي مواد بناء العشيش[12] والخيام السكنية وهي موارد صناعة المفروشات من السجاد وكثير من الأدوات والمواعين[13] المنزلية وغيرها» (عبدالرحمن، 1990: 412). ويذكر أيضاً أحد الرواة «بأن نظام الحيازة التقليدي أتاح للأفراد فرصة التملك والاستثمار»، ولقد قسم الأولون قراهم إلى وحدات زراعية هي عبارة عن قطع من الأراضي الواسعة... وكان يشترك في زراعة كل قطعة منها ما بين 10 أشخاص و20 شخصاً يقومون بدورهم بتوزيع القطعة المشتركة فيما بينهم كل حسب مقدرته وإمكاناته لاستغلالها... ويشترك مع المستثمرين في الأعمال الزراعية عدد كبير من المواطنين الذين لا يمكنهم استغلال الأراضي وزراعتها لحسابهم، وبالتالي فإنهم يعملون بالتعاون مع غيرهم (بوصفهم بيادير) مقابل نسبة معينة من المحاصيل المنتجة» (عبدالرحمن، 1990: 420).

إن ملكية زراعة النخيل ليست حكراً على أهالي البيئة السهلية أو فئة معينة بل كان يمتلكها أيضاً أهالي البيئة الساحلية وفئات مختلفة من السكان. يقول أحد الرواة: «المهم أن ملكيات النخيل في الغابات الساحلية كان يتقاسمها السكان بمختلف فئاتهم وطبقاتهم للاكتفاء الذاتي حسب الحاجة. وفي «الحيور»[14] أي القرى الزراعية، فإن المَزَارع تكون ملكاً لأصحابها المزارعين بنسبة 90%، وفي المناطق التي تحتاج فيها زراعة النخيل إلى نفقات وجهود كبيرة تكون 80% من مزارع النخيل ملكاً لأهالي السواحل وبخاصة المزارع الكبيرة التي يمتلكها كبار الطواشين والتجار، وعادة ما يعمل سكان تلك المناطق من المزارعين «بيادير» في تلك المزارع بالأجرة، ويمتلك 20% منهم مزارع صغيرة خاصة بهم» (عبدالرحمن، 1990: 374-375).

يتكاتف جميع أفراد الأسرة في المجتمع التقليدي لأداء العمل في المزارع

والحقول والنخيل، ويبرز هنا دور المرأة في مساعدة الزوج في النشاط الزراعي حيث يبين جدول (1) أن ما يقرب من 69,1% من ربات البيوت اللاتي جرت مقابلتهن أفدن بأنهن كن يساعدن أزواجهن في أعمال زراعة النخيل. وتحتاج زراعة النخيل إلى عناية ورعاية مستمرة منذ غرسها وحتى قطف ثمارها؛ فهي عملية يومية شاقة، يتحمل الرجل العبء الرئيس في عمل النخيل، إلا أن الزوجة تساعد زوجها دائماً في أعمال الصيانة اليومية للنخيل؛ فهي تسهم في التخلص من مخلفات التقليم ونقل الثمار من موقع قطفه إلى موقع تنقيته وهي عملية تسبق تخزينه؛ حيث يوضع التمر على مسطح مكشوف وتقوم النساء بتنقيته وتخزينه. ويذكر أحد الرواة «في المساطيح[15]، يجري توزيع التمور وتصنيفها حسب الأنواع، وتقوم مجموعات من النساء بانتقاء كميات من أجود الأنواع وأطيبها، وبعد الانتقاء والتنظيف يقمن بوضعها في صفائح معدنية أو أواني الفخار» (عبدالرحمن، 1990: 389).

لقد كانت البيئة البدوية توفر كثيراً من مستلزمات الحياة للبدو والحضر في المجتمع التقليدي؛ حيث كان السكان البدو يعملون في أنشطة عديدة كالرعي والتحطيب وجني العسل والزراعة على سفوح الهضاب وحواف السهول والجبال. يذكر أحد الرواة: «إن ما كان يحدث إثر مواسم الأمطار بل أحياناً قبل إنهمارها هو استنفار بشري حاشد لرجال وأبناء كل هذه القرى والمناطق الجبلية أفراداً وجماعات يُعِدون آلاتهم البسيطة وجمالهم وحميرهم، بل قبل ذلك أنفسهم لقلب المسطحات الترابية في بواطن تلك الأحواض الزراعية وحرثها، ومن ثم نثر البذور بينها وتعديلها مرة أخرى» (عبدالرحمن، 1990: 457). وتشارك المرأة الرجل في هذه المهمة الصعبة حيث يكون الاستنفار عاماً بين الرجال والنساء والأطفال حيث ينتشرون بين سنابل القمح في أحواضها الزراعية في شكل فرق عمل تتكون من قرابة 15-20 رجلاً، وكذلك أمر النساء وبالتناوب فيما بينهم (عبدالرحمن، 1990: 458).

7 – إسهام المرأة في تربية الحيوانات: تعد الحيوانات بمختلف أنواعها مصدر دخل جيداً لكثير من الأسر في المجتمع التقليدي، إذ يستفاد منها في الحصول على اللحم واستخراج مشتقات الألبان إما للاستهلاك العائلي أو لاحتياجات السوق، تروي لنا سيدة: «أربي الدجاج، ونتاجر فيه ونبيع البيض. كذلك أهتم بتربية الأبقار وأحصل منها على الحليب وأستخرج منه الألبان

والأجبان والسمن، والأبقار تتكاثر، فنستفيد منها في الضحايا وخاصة العجول منها، كذلك أربي المواشي، تنفعنا في توفير الحليب والروب والأجبان وتوفر لنا اللحم ونبيع منها ونستفيد منها في ذبح الضحايا والعقايق».

يتضح مما تقدم أن الدور الذي قامت به المرأة في إعاشة الأسرة لا يقدر بثمن، وبخاصة أن موارد البيئات الطبيعية في ذلك الوقت كانت شحيحة للغاية مما ألقى عبئاً كبيراً على المرأة لتجد نفسها أمام مسؤوليات اقتصادية جسام. ومن المهام التي تحملت المرأة فيها عبئاً كبيراً مهمة تربية الحيوانات والتي عُدَّت في ذلك الوقت مهنة شاقة بدرجة كبيرة. فالمرأة في البيئة الجبلية كانت تربي المواشي وبخاصة الأغنام والتي كانت تعتبر مصدر دخل مهماً لسكان الجبال. وقد اهتم المجتمع البدوي بالأغنام حيث كان يخصص لها مكاناً يسمى الزريبة[16] وهي عبارة عن مكان دائري مسور بشوك أشجار السمر ضماناً لحمايتها من الحيوانات المفترسة ومنعاً للخلط بين أغنامهم وأغنام الغير. ويقوم الأهالي بإطلاق الأغنام في الصباح الباكر لتنتشر في السهول وعلى سفوح الجبال والهضاب وتبقى تحت مراقبة الأهالي، وتقوم النساء بسقاية الماعز بواسطة الأفلاج أو الآبار الارتوازية.

أما بالنسبة لتربية الجِمال في البيئة الجبلية فقد كان الرجال في الغالب هم الذين يقومون بتربية الجمال، إلا أن النساء كن يقمن بتلك المهمة أحياناً كما أفادت بعض الروايات. وكانت المرأة تنتقل بين الوديان والسفوح والأراضي المنبسطة والنخيل بحثاً عن الأعلاف للحيوانات وغالباً ما تواجه صعوبة ومشقة كبيرة في توفيره وبخاصة أنها تتحرك في محيط ضيق وهناك آخرون ينافسونها عليه. وتهتم البيئات السهلية والساحلية أيضاً بتربية الحيوانات وبخاصة الأبقار والأغنام والخرفان وغالباً ما تحتفظ الأسر بحيواناتها في المنازل وبخاصة الأسر التي تملك مزارع النخيل، إذ من خلالها تتوافر الأعلاف لها، أما الأسر التي لا تمتلك مزارع فتطلقها في الأحياء لترعى.

يُظهِر جدول (1) أن ما يقرب من 94% من ربات البيوت كن يقُمن بتربية الدواجن، وأن نحو 73,4% منهن كن يقمن بتربية المواشي، ونحو 42,4% منهن كن يقمن بتربية الأبقار، بينما بلغت نسبة ربات البيوت اللاتي يقمن بتربية الإبل نحو 6,5%. ولمعرفة الغرض من تربية المواشي والدواجن والأبقار في السابق

يتبين أن 33,3% من إجمالي النساء اللاتي كن يربين الدواجن والمواشي ليتاجرن فيها ونحو 66,7% منهن أفدن بأن تربية الدواجن والمواشي كانت بهدف الاستهلاك المنزلي، كما يوضح جدول (2).

8 – إسهام المرأة في الصناعات الغذائية: يُظهر جدول (1) أن ربة البيت في المجتمع التقليدي كانت تتقن صناعات مختلفة وإن كانت بدائية إلا أنها كانت تتطلب قدراً معيناً من المهارات والخبرات وكان لها مردود اقتصادي للأسرة سواء أكان ذلك من خلال الاستهلاك أم البيع. إذ أظهر الجدول أن ما يقرب من 69% من نساء العينة كن يعملن في صناعة التمور وهي عبارة عن قطف الثمار وحصدها وتجفيفها وانتقائها وتصنيفها حسب أنواعها.

لقد كانت المرأة تعمل ساعات طويلة في هذه المهنة خلال موسم الصيف، فتساعد زوجها في الحصاد أو تقدم خدمة للغير مقابل أجرة عينية من الرطب الناضج أو التمر، ودورها عادة يتوقف على تَلقي الرطب الناضج المقطوف وحمله إلى مكان التجفيف (المسطاح) – وهي عملية تستمر فترة من الوقت خلال مراحل النضج المختلفة للنخيل. وتقوم المرأة بحمله على الرأس أو بالتعاون مع أخرى على نقله. ويوضع الرطب الناضج على حصيرة ويعرض للشمس فترة تطول أو تقصر حسب النوع إلا أنها لا تزيد عن بضعة أيام، وخلال هذه الفترة تقوم المرأة بتحريكه حتى تضمن تعرض جميع أجزاء الرطب المقطوف للشمس، ويتزامن مع ذلك قيام المرأة بتخليص التمر من الشوائب واستبعاد التمر غير الصالح للاستعمال الآدمي حيث يستفاد منه كطعام للحيوانات، بعد ذلك تقوم المرأة بتجميع التمر الصالح استعداداً لتخزينه.

يوضع التمر في أوانٍ فخارية أو في أكياس من السعف أو في صفائح، ولكلٍّ إجراءات خاصة. هناك التمر المدلوج وهو تحويل التمر الخام إلى عجينة، وتبذل المرأة جهداً مضنياً ووقتاً طويلاً في هذه العملية، فهي تقوم بوضع التمر على سجادة دائرية معدة خصيصاً لهذا الغرض وتحضر بعض المستلزمات كالماء والبهارات كالكمون لإعطاء التمر المعجون طعماً خاصاً وتقوم المرأة بتنظيف قدميها تنظيفاً جيداً وتبدأ بالضغط عليه بالأقدام حتى يصبح عجينة، ومن ثم تضعه في أوانٍ فخارية للحفظ والاستعمال عند الحاجة. أما التمر الساير فيخزن في أكياس من السعف ويكون على شكل حبات جرى ضغطها إما بالأقدام أو بالأيدي، وهناك صناعة التمر المدبس الذي يعد من أفضل أنواع التمر وعادة

ما يكون من تمر اللولو والخنيزي يضاف إليه عصير التمر (الدبس) وبعض البهارات كالكمون والسمسم، ويوضع في فخار أو صفائح. كما تقوم المرأة بصنع البسال وهو عبارة عن تحويل الرطب قبل أن ينضج (البسر) إلى تمر جاف، وفي هذه العملية تقوم المرأة بغلي البسر بالماء والرماد وتجفيفه في الشمس، وبعد ذلك يكون جاهزاً للأكل.

جدول (2)

التوزيع التكراري والنسبي لساعات العمل اليومية للمرأة والعمل خارج المنزل والغرض من العمل الإنتاجي*

المتغير	التكرار	%
ساعات العمل اليومية		
6 - 5	38	27,3
8 - 7	56	40,3
11 - 9	45	32,4
العمل خارج المنزل		
نعم	42	30,2
لا	97	69,8
الغرض من جمع الحطب		
لاستخدام الأسرة	125	89,9
للبيع	14	10,1
الغرض من تربية الحيوانات		
لاستهلاك الأسرة	68	66,7
للتجارة	34	33,3
تسويق منتجات الآخرين		
نعم	20	14,4
لا	119	85,6
التسوق للأسرة		
نعم	43	30,9
لا	96	69,1

* عدد أفراد العينة = 139

بالنسبة إلى عمل المرأة في مجال صناعة الألبان ومشتقاتها، فإن جدول (1) يبين أن 64% من ربات البيوت يقمن بعملية صناعة الألبان، بينما أفادت نحو 34,5% بأنهن لا يقمن بتلك المهنة، ولم تحدد 1,4% منهن إجابتهن. وكانت صناعة الألبان تُجرى داخل محيط الأسرة، وتعد الحيوانات مصدراً ثميناً للغذاء في المجتمع التقليدي، حيث تقوم المرأة باستخراج أنواع مختلفة من الألبان مبتدئة بقيامها يومياً صباحاً ومساءً بحلب النعاج أو الأبقار أو الإبل، وتحرص الحلابة على توفير الهدوء والمكان المناسب والمداعبة العاطفية والغناء الهادئ للحيوان حتى تتمكن من الحصول على أكبر قدر ممكن من الحليب، وقد تستمر عملية الحلب على القرفصاء والضغط المستمر على الضروع بوساطة الأصابع وإمساك الوعاء بالأرجل إلى ساعات طويلة حسب نوع الحيوان ومهارة الحلابة (البكر، 1993: 80-81)، ومن ثم، تضعه بضع ساعات في مكان دافئ كي يروب بعد وضع مادة فيه تكون مستخرجة من معدة السمك أو من الأعشاب البرية. وتبدأ النساء في عملية الخض[17] بعد صلاة الفجر، حيث يوضع الحليب الرائب في المِخَضّ[18] وهو عبارة عن وعاء جلدي لغنم أو ماعز أو معدني، ويعلق بالركابة[19] (البكر، 1993: 82). وتستمر عملية الدفع والجذب ساعات حتى يتم التأكد من تكوّن الزبد، بعدها تقوم المرأة بإخلاء اللبن في وعاء ثم تقوم بفرز الزبد عن اللبن.

إن الفائدة الاقتصادية من الروب للأسرة كانت قليلة نسبياً في حالة استهلاكه مباشرة، لذا حرصت المرأة على استهلاك القليل في وجبة العشاء، أما الباقي فيحول إلى لبن يُستهلَك جزء منه في وجبة الإفطار، كما يستخرج منه الزبد لصناعة الدهن (السمن)، أما اللبن فيعتبر أحد العناصر المهمة في وجبة الإفطار. وبالإضافة إلى منتجات أخرى عديدة كالجامي[20] واليكط[21] والجبن. أما بالنسبة لصناعة السمك، فيُظهِر جدول (1) أن 37,4% من ربات البيوت كن يعملن في صناعة السمك، بينما أفادت نحو 58,3% بأنهن لم يكنَّ يقُمن بتلك الصناعة، ولم تحدد نحو 4,3% منهن إجابتهن في ذلك. وعند سؤالهن عن نوع المشاركة كانت الإجابة بأن أعمالهن اقتصرت على تجفيف السمك وتمليحه فقط ولا سيما التمليح، وبسبب الظروف الإيكولوجية السيئة للبلد في ذلك الوقت، فإن الأسر كانت حريصة كل الحرص على تأمين حاجاتها من السلع الضرورية، وكانت الأسماك مصدراً رئيساً لتغذية السكان، ويعتبر توفير السمك الطازج يومياً غير ممكن لسرعة فساده وبخاصة في المناطق الحارة، ولقلة الإنتاج اليومي

لاستخدام الوسائل البدائية في الصيد، إضافة إلى عدم توافر وسائل التبريد وانعدام وسائل النقل الحديثة بين المناطق. فلم يكن أمامهم سوى تمليح السمك ووضعه في براميل أو صفائح أو فخار أو برك[22] أو تجفيفه.

تقول إحدى المبحوثات: «كنا نقوم بالتجفيف والتمليح، وقد نجمع بين الطريقتين. والسمك المملح الشائع سمك الصد والكباب والجنعد. وفي عملية التمليح نقوم بقطع رأس السمكة وشقها واستخراج أحشائها وإزالة سلسلة ظهرها وفتح شقوق طولية في لحمها. ثم بعد ذلك نقوم بتمليحها وخلخلة الملح في اللحم وبعد خلطه جيداً بالملح نضعه في برميل أو فخار أو صفيحة من المعدن، ونقوم بوضع كمية من الملح في قاع الوعاء، ثم نبدأ برص الأسماك بطنها إلى أعلى، ثم نضع كمية من الملح، ثم نضع السمك بالطريقة السابقة. أما بالنسبة إلى التجفيف فنقوم فيها بقطع رأس السمك، وشقه، وإخراج الأحشاء، وفتح شقوق طولية في لحمه، ثم نعلقه في الهواء الطلق».

إن حفظ الأطعمة، وبخاصة الأسماك يأتي في أول الأعمال التي اهتم بها الإنسان في مجتمع الإمارات التقليدي، إذ كانت صناعة الأسماك من الأنشطة الرائجة التي ألِفها سكان المنطقة منذ قرون عديدة. وقد كانت تجهّز للاستهلاك المحلي، أو للتصدير إلى بلاد آسيا.

9 – إسهام المرأة في المهن الحرفية: في إطار الصناعة التقليدية تخصصت المرأة في المجتمع التقليدي في بعض الحرف المهنية كالخياطة، وصناعة السعف، التلي[23] والبراقع[24] وذلك محاولة منها لتلبية متطلبات العائلة من تلك السلع بالإضافة إلى تحقيق عائد اقتصادي للأسرة. ويبين جدول (1) أن نحو 60,4% من ربات البيوت كن يعملن في الحياكة، إذ كانت أغلب ملابس النساء تصنع بأيدي النساء. وكما هو ملاحظ من الدراسة فإن معظم المبحوثات كن يمارسن مهنة الخياطة. تشير البسام (1985: 110) إلى «أن الخياطة في الماضي كانت مهنة تقتصر على النساء فقط، حيث تقوم النساء بخياطة ملابس الرجال والأطفال أيضاً. لهذا كان من النادر أن يخلو بيت من امرأة تعرف الخياطة. وعادة ما كانت الأم تقوم بتعليم هذا الفن لابنتها بالتدريج حتى تجيده لتقوم بمسؤوليتها تجاه عائلتها بعد الزواج». وقد أكدت المبحوثات بأنهن كن يقمن بحياكة أنواع مختلفة من الملابس، فهناك الملابس الداخلية والملابس الخارجية

ولا يقتصر ذلك على ملابس النساء بل يشمل ملابس الأطفال والرجال. تورد إحدى المبحوثات أنها كانت تخيط السروال[25]، والثوب، وملابس النوم، وملابس الأطفال، وتقوم في بعض الأحيان بخياطة بعض ملابس الرجال. ويُظهِر جدول (1) أن نسبة اللاتي كن يعملن في صناعة التلي من نساء العينة بلغت نحو 48,2% من الإجمالي. تعد صناعة التلي من الصناعات الشائعة بين النساء وهي مهنة تنفرد بها النساء دون الرجال. وتصف إحدى النساء مهنة التلي بأنها مهنة غير شاقة ولكنها دقيقة تحتاج إلى مهارة وخفة يد ويمكن ممارستها في أي وقت ومكان. وبعض النساء يقمن بها كمهنة وبعضهن يمارسها كتمضية لوقت الفراغ، والشيء الجميل في هذه المهنة هو أن المرأة قد تمارسها ضمن جلسة لمجموعة من النساء يتجاذبن فيها أطراف الحديث دون أن يؤثر ذلك في الأداء. والأدوات اللازمة للصناعة سهلة الحمل وغير مكلفة. ويصنع التلي من الخيوط ذات الألوان المختلفة (أبيض، أحمر، أسود، أخضر، أصفر)، والخوص الأبيض، والزري الأصفر. وللتلي أنواع عدة فمنها أبو فتلة واحدة ذات الحجم الصغير وتوضع على فتحة الرقبة وعلى الصدر وكم الثوب، وهو عبارة عن عدة لفات للفتلة. وهناك البادلة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتتكون من لفات ذات حجم كبير وتوضع على السراويل الصغيرة والكبيرة. أما بالنسبة إلى كمية المواد التي تدخل في منتج التلي فيشير البلوشي (1991 : 32) في حالة صنع أبو فتلة واحدة توضع 6 بكرات «دحروي» من الخيط وبكرة واحدة من الخوص، أما في حالة البادلة الصغيرة فيتم استخدام 8 بكرات من الخيط وبكرتين من الخواص، وفي حالة البادلة المتوسطة يتم استخدام 12 بكرة من الخيط وثلاث بكرات من الخوص، وفي حالة البادلة الكبيرة تستخدم 24 بكرة من الخيط ومن 4 إلى 5 بكرات من الخوص. ويضيف التطريز كلفة عالية على المستهلك، إلا أن له وظيفته الجمالية والمحافظة على عمر الملابس من خلال تقوية الأطراف والفتحات، ولذا تقبل النساء على استخدامه. ومن مميزات التطريز أنه يمكن نقله من ثوب إلى ثوب بسهولة ويسر دون أن تخسره المرأة في حالة قِدَم الثوب.

يلاحظ أن نسبة قليلة من ربات البيوت كنَّ يعملن في صناعة البراقع، والتي بلغت نحو: 8,6% من إجمالي أفراد العينة، وكان ذلك متوقعاً، وبخاصة أن مهنة

البراقع تحتاج إلى مهارة ودقة في الأداء، ولذلك نجد أن المتخصصات قليلات. والبرقع أحد أشكال النقاب، وتضعه المرأة على وجهها عند زواجها، ويضعه بعضهن حال بلوغ سن النضج أو التأخر في الزواج. ويلازمها باستمرار حتى داخل المنزل ويصل الأمر إلى أن تلبسه أمام أولادها وأقرب الناس إليها في مختلف سنوات عمرها. والمواد التي تستخدم في صناعة البرقع عبارة عن خيط أسود وقماش هندي مطلي باللون الأصفر والبني ومقص وخشب رقيق أو خوص النخيل. ويبين جدول (1) أن نحو 42,4% من المبحوثات كن يعملن في أعمال السعف (الخوص). وقد جعل توافر سعف النخيل في مجتمع الإمارات من مهنة السعف مهنة متنوعة وعالية الإتقان وذات مردود اقتصادي جيد.

10 – إسهام المرأة في الخدمات الاجتماعية: افتقر معظم سكان مجتمع الإمارات التقليدي إلى الخدمات الاجتماعية الحديثة كالخدمات التعليمية والصحية إلا أن الفقر وقساوة الحياة وتجاربها أفرزت فئات من المجتمع خبرت أحوال الآخرين وأخذت على عاتقها تخفيف وطأة الأحوال الاجتماعية. فعن طريق الممارسة والتجربة استطاع بعض النساء اكتساب بعض المهارات التعليمية والطبية الشعبية. يُظهِر جدول (1) أن ما يقرب من 6,5% من إجمالي أفراد العينة كن يسهمن في التعليم التقليدي (المطوعة[26])، وكون المطوعة متخصصة وتحتاج إلى مهارات كالقراءة والكتابة والنحو، فإننا نتوقع أن تكون هناك نسبة قليلة منهن كن يمارسن مهنة المطوعة، وهذا واضح من جدول (1). لقد كان المطوع أو المطوعة كما يشير حارب (1996: 128) هو المحور الأساسي في النظام التعليمي التقليدي، وهو الذي يقوم بأداء معظم الأدوار التعليمية وتدريس مختلف المواد. وتلبية احتياجات المجتمع من المتعلمين، والقيام بكثير من الأدوار التربوية كالتوعية والإرشاد والتهذيب والتأديب وترسيخ القيم الاجتماعية في نفوس الطلبة. لقد عملت المطوعات على قبول جميع أبناء الحي وبناته دون استثناء، وكان الأولاد الذكور يدرسون مع المطوعة ثم ينتقلون إلى المطوع، أما البنت فتكمل تعليمها عند المطوعة وذلك مقابل أجر زهيد يدفع عادة كل يوم خميس بواقع 25 فلساً عن كل أسبوع تعليمي، وذلك مقابل تعليم الولد أو البنت.

أما الطب الشعبي فقد كان يعد من المهن التقليدية لعلاج كثير من الأمراض.

وهو يعتمد على المحاكاة والخبرة ويحاول معظم الناس في المجتمع التقليدي الخوض فيه، إلا أن هناك متخصصين يقصدهم كثير من المرضى، وأدت المرأة دوراً كبيراً في علاج كثير من الأمراض وبخاصة أمراض النساء إضافة إلى أمراض الأطفال. ويبين جدول (1) أن ما يقرب من 15,8% من إجمالي نساء العينة كن يمارسن مهنة الطب الشعبي، وبما أن هذه المهنة تحتاج إلى خبرة ودراية عالية في فهم الأمراض وجرأة شديدة في التعامل مع المرضى، فإننا نتوقع أن تكون النسبة قليلة، وهذا واضح من جدول (1). لقد أظهر بعض النساء قدرتهن الفائقة في التعامل مع الأمراض المختلفة، فبعضهن أفدن بأنهن كن يعالجن جميع الأمراض وبعضهن قلن إنهن كن متخصصات في بعض الأمراض. ومن الأمراض التي قلن إنهن يعالجنها: القيء المستمر والإسهال وانتفاخ البطن والغازات والقرحة والكبد والتسمم والزكام وأم اللصين وبوينيب واللمباز والشينه والفجارة ونزول الرحم ورطوبة النفس وعرج الرضاخ ووجع مفاصل الرجل وبكاء الطفل وتورم جفن الطفل وإمساك الطفل ودوران الرأس وحكة الجلد والولادة وتأخر الحمل والكسور والفصل. وتستخدم المطببة الشعبية أنواعاً مختلفة من الأدوية الشعبية، وغالبيتها مستوردة من الخارج وبعضٌ منها متوافر في بيئة الإمارات، وتقوم المطببة الشعبية بتحضيره بنفسها لعلاج الأمراض السالفة، إضافة إلى استخدام القرآن والتعاويذ والكي والتدليك في العلاج.

11 – التبضُّع: حين يتعلق الأمر بالتسوق أو التبضع، وبخاصة فيما يختص بالنساء في مجتمع تقليدي محافظ، يصبح الأمر صعباً ويعود ذلك إلى عدة أسباب:

1 – عمر المرأة: يصعب على النساء في الأعمار الشابة والمتوسطة الذهاب إلى الأسواق العامة للتسوق، ويقتصر ذهابهن إلى بعض المنازل التي تستخدم في كثير من الأحيان كمحلات للتسوق للنساء فقط؛ إذ إن هذه الأعمار تكون محاطة باعتبارات اجتماعية وأخلاقية وبخاصة لغير المتزوجات.

2 – الوضع العائلي: تبدو الفوارق الاجتماعية بين الأسر في المجتمعات المحلية في مجتمع الإمارات التقليدي شبه معدومة، وقد تبلورت تلك الحقيقة من خلال النظر إلى الأنشطة اليومية التي تقوم بها المرأة والملكية للأسرة كما

أشارت إليه كثير من النساء، وعلى الرغم من أن هناك بلا شك أسراً ميسورة وذات مركز اجتماعي عالٍ، إلا أن التجانس والتكامل الاجتماعي كان هو الغالب بين الأسر في المجتمع التقليدي. يضاف إلى ذلك أن الأسر بمختلف مراكزها الاجتماعية تبدو محافظة فيما يتعلق بتسوق النساء، وإن حدث فإنه يحدث ضمن إطار مملكة النساء، أو التسوق غير المباشر من الأسواق التي كان يديرها الرجال ومن الحي نفسه، وذلك هو المقبول.

3 – المستوى الاقتصادي للأسرة: اقتصاد المجتمع التقليدي اقتصاد معاشي يسعى لتلبية احتياجات الأسرة اليومية وبالذات السلع الأساسية، ولا مجال هناك لطلب السلع الكمالية، كما أن أغلب السلع الضرورية كانت توفرها الأسرة من خلال أعضائها.

4 – الزوج: يحتفظ الزوج لنفسه بالسيادة في المنزل ويعارض كثير من الأزواج كما أوضحت كثير من النساء ذهاب نسائهم إلى الأسواق، حيث يعدون التسوق من مهام الرجال، إلا أنهم لا يُبدون أي تحفظ في التسوق في حال غياب الأزواج ولكن ضمن التقاليد المرعية.

على الرغم من كل ذلك فإن المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي استطاعت أن تتجاوز بعض هذه العقبات ولكن بشيء من الحيطة والحذر، واقتصر ذلك كما أوضحت كثير من النساء على كبار السن من النساء، فهن اللاتي كن يقمن بعملية التسوق. وتقول البسام (1985: 107): «تعتبر عملية شراء مستلزمات النساء من واجبات الرجل تجاه عائلته. وأحياناً تقوم النساء الكبيرات في السن أو المتزوجات بعملية الشراء بأنفسهن... وعموماً فعملية الشراء هذه تختلف باختلاف المكان وكذلك باختلاف العادات والتقاليد والطبائع». ويوضح جدول (2) أن ما يقرب من 31% من مفردات العينة كن يقمن بعملية التسوق للأسرة.

12 – العمل خارج المنزل: لقد شاركت ربة البيت في أعمال مختلفة من تدبير شؤون المنزل إلى العمل في مهن وحرف مختلفة، وكانت تتخذ من منزلها مقراً لمزاولة مهنتها أو حرفتها، وفي أحيان كثيرة تضطر للخروج من المنزل لتساعد زوجها في مهنته أو حرفته أو تعين أسرتها في توفير حاجاتها الضرورية كجلب الماء وجمع الحطب ورعي الأغنام، وكان الخروج – كما أفادت

مجموعة من النساء – يحدث ضمن جماعات نسوية وَضع لها المجتمع ضوابط في الحركة والتنظيم حتى كان الوقت المستغل لتلك الأنشطة لا يتعارض مع خروج الرجال وحركتهم في المجتمع، وعادة كان يحدث في الصباح الباكر.

ويبين جدول (2) أن ما يقرب من 30,2% من إجمالي النساء أجبن بأنهن كن يخرجن من المنزل للعمل مع أزواجهن أو مساعدة أسرهن في قضاء حاجاتها، بينما نجد أن ما يقرب من 69,8% من النساء لا يقمن بذلك الدور. وتروي إحدى المبحوثات: «نعم كان أكثر شغلي في الماضي خارج؛ أذهب إلى الجبل وأبحث عن الحطب وأقطعه وأحمله على رأسي وأبيعه، وأذهب باستمرار إلى البحث عن العشب وأحمل الماء على رأسي مرتين أو أكثر في اليوم». وتورد إحدى المبحوثات: «آتي بالماء من البئر وأحضر الحطب وأغسل الملابس في البحر». وتقول أخرى: «في الماضي كنت أقوم بأعمال خارج المنزل كجلب الماء وإحضار الحطب من مكان بعيد وكنت أحضر الأعشاب للأغنام والأبقار». وتروي إحدى النساء: «لقد كنت أذهب إلى المحرقة فأساعد زوجي في استخراج الفحم وكذلك أساعده في وضع النقوش على الفخار». وتتابع أخرى الحديث فتقول: «كنت أتاجر بحاجيات النساء ولكثرة مشاغل النساء كنت أحمل البضاعة على رأسي وأذهب إلى منازلهن لأبيع».

13 – تسويق منتجات الآخرين: نذكر هنا أن المرأة في المجتمع التقليدي قد مارست حرفاً كثيرة تركزت معظمها داخل الأسرة. وكان فائض عملها يخصص للبيع، إذ يقوم بعض النسوة (ويطلق عليهن الدلالات[27]) بتسويق فائض الإنتاج المنزلي، أو بتسويق بعض الحاجيات الخاصة ومستلزمات النساء المختلفة. وقد أشارت البسام (1985: 107) إلى أن النساء القرويات اعتمدن اعتماداً كبيراً على «الدلالات» في جلب البضائع إلى منازلهن، وتلبية احتياجاتهن من الأقمشة والملابس والحلي وأدوات الزينة وموادها. وبسؤال أفراد العينة عما إذا كن يقمن بتسويق منتجات الآخرين، أفادت نحو 14,4% من إجمالي العينة بأنهن كن يُسوِّقن منتجات الآخرين (انظر جدول 2). وقد روت سيدة: «نعم، كنت أعمل بياعة للحريم وبخاصة البراقع»، وذكرت أخرى: «كنت أبيع لواحدة وتعطيني أجراً عليه». وقالت أخرى: «نعم، فقد كانت تكلفني حرمة أبيع لها ثياباً وتعطيني عمولة عليها». وروت أخرى «الناس في الأول تجيب ملابس وعطوراً وبراقع وأبيع لهم».

وتقول أخرى: «نعم، بعت للناس ملابس وعطوراً ودهوناً وكنت أستخدم بيتي كمحل للبيع».

الخاتمة

لقد وفرت هذه الدراسة بيانات غزيرة عن الأنشطة المتنوعة التي كانت تقوم بها المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي سواء داخل المنزل أو خارجه. ويتضح من الدراسة أن دور النساء إجمالاً وبمختلف مشاربهن الاقتصادية والاجتماعية لم ينحصر في الأعمال ذات الصلة بالتدبير المنزلي بل تعداه إلى مزاولة أنشطة متعددة ومتنوعة داخل المنزل وخارجه، ومن ثم برزت المرأة بوصفها قوة لا يستهان بها في مجال العمل والإنتاج والإسهامات الاقتصادية الجقيقية للأسرة الإماراتية.

ويمكن أن نلخص أهم نتائج البحث فيما يلي:

1 – إن عمل المرأة في المجتمع التقليدي يدخل في الأعمال الإنتاجية والخدمية في آن واحد، فبالإضافة إلى مختلف الأعمال الخدمية في المنزل شمل عمل المرأة كذلك الأنشطة الإنتاجية كالزراعة وتربية الحيوان والصناعات اليدوية المختلفة ومشتقات الألبان، وصناعة السمك والتجارة وغيرها.

2 – لم يكن نمط تقسيم العمل التقليدي في الأسرة والمجتمع عائقاً أمام قيام المرأة بأعمال ومهام اجتماعية واقتصادية متنوعة في مجتمع الإمارات التقليدي؛ فقد عملت جميع النساء يومياً وبمتوسط بلغ نحو 8 ساعات، وبحد أدنى 5 ساعات وبحد أعلى بلغ 10 ساعات و50 دقيقة في اليوم. وقد أظهرت الدراسة أن ربة البيت خصصت نحو 6 ساعات يومياً لإعداد الطعام وتربية الأولاد والتدبير المنزلي، ونحو ساعتين يومياً لأعمال الزراعة، وتربية المواشي والدواجن والأبقار، والصناعات الغذائية، والصناعات اليدوية، وجلب الماء وإحضار الحطب. كذلك أدت المرأة دوراً أساسياً في سد حاجة السوق المحلي من العمالة، وذلك من خلال قيامها بأدوار متنوعة في المجتمع.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن العمل في المنزل لا يعد اقتصادياً، بمعنى أنه لا يدخل ضمن الحسابات القومية، ولا يدخل في قوة العمل، فإن الدراسة تكشف عن أن الاستمرار في جعل الأجر محدِّداً رئيساً للعمل سيؤدي حتماً إلى إضعاف

الدور الأسري والمجتمعي للمرأة وفقدها لأهميتها في حين أنها عنصر مهم ومنتج في المجتمع، وعلى ذلك فإن دورها في المنزل لن يعدو كونه عملاً هامشياً.

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسة تؤكد على ضرورة أن يوسع مفهوم العمل ليشمل أيضاً جميع الأعمال التي تؤديها المرأة داخل المنزل؛ إذ إن لها ما يشابهها من أنشطة اقتصادية معتمدة في سوق العمل وتقدر بثمن. ويتطلب هذا الأمر: أولاً، بلورة مفهوم مجتمعي شمولي لعمل المرأة يتجاوز المفهوم الاقتصادي المحدود الذي ساد في معظم الدراسات المعاصرة لعمل المرأة. ثانيا، إجراء معالجات إحصائية شاملة ودقيقة للأنشطة التي تقوم بها المرأة لغرض قياس مشاركتها الفعلية في المجتمع. وأخيراً، صياغة التشريعات الاجتماعية المنظِّمة لعمل المرأة بما يتيح لها القدرة على توسيع مشاركتها المجتمعية وبخاصة في سوق العمل.

الهوامش

(1) النشطون اقتصادياً: يتألفون من السكان الذين يزودون ميدان العمل بالأيدي العاملة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتضمنون المدنيين والعسكريين.
(2) قوة العمل: السكان الذين يقعون في فئة العمر 15 - 64 ويعملون في أي من قطاعات الإنتاج أو الخدمات مقابل أجر أو من دونه أو كانوا يبحثون عن عمل ولا يجدونه (متعطلين).
(3) الناتج المحلي الإجمالي: أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة والأساسية التي تستعمل للدلالة على مستوى التنمية وإنجازاتها في المجتمع.
(4) وظائف الزوج المتعددة: كان الفرد في المجتمع التقليدي يمتهن مهناً عديدة ولا يثبت عند واحدة منها.
(5) الاقتصاد المعاشي: اقتصاد يوفر الحاجات الأساسية للإنسان التي تضمن له البقاء.
(6) البعر: روث الحيوانات.
(7) التبن: علف الحيوانات.
(8) الوعب: أرض زراعية خصبة توجد على سفوح الجبال.
(9) خروس: جمع خرس وهو وعاء من الفخار.
(10) بيادير: الفلاحين أو المزارعين الذين يعملون مقابل أجر.
(11) عذق: عبارة عن مجموعة من الشماريخ التمرية وتكون إما قصيرة أو متوسطة أو طويلة.
(12) العشيش: جمع عشة وهي الدار أو الكوخ المصنوع من الجريد والحصران.
(13) المواعين: أدوات منزلية تستخدم لأغراض مختلفة.
(14) الحيور: قرى زراعية.
(15) المساطيح: جمع مسطاح وهي أرض مسطحة ومنبسطة تستخدم لتجفيف التمور.
(16) الزريبة: مكان مخصص للحيوانات.
(17) الخض: عملية رج اللبن الرائب.
(18) المخض: وعاء جلدي أو معدني يوضع بداخله اللبن الرائب لتحريكه لغرض استخلاص اللبن والزبد.

(19) الركابة: ثلاثة أعواد قوية مقرونة من الأعلى، تعلق بها الشكاء عند الخض.
(20) جامي: أحد مشتقات الألبان وهو عبارة عن مادة غذائية شبه مجمدة تستخرج من اللبن بعد غليه.
(21) اليكط: اللبن المجفف.
(22) برك: جمع بركة وهي عبارة عن حفرة واسعة ذات شكل مربع أو مستطيل يوضع فيها السمك المملح.
(23) التلي: خيوط من الزري اللماع تستخدمه النساء لتزيين الملابس.
(24) البراقع: جمع برقع وهو شكل من اشكال النقاب تضعه المرأة على وجهها.
(25) السروال: وهو قطعة اللباس الداخلي الذي ترتديه النسوة.
(26) المطوعة: معلمة اشتهرت بدورها التعليمي في المجتمع التقليدي.
(27) الدلالات: نساء يقمن ببيع منتجات الآخرين.

المصادر

إجلال إسماعيل حلمي (1992). الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في الإمارات. **شؤون اجتماعية**، العدد (35)، السنة التاسعة، خريف: 5-26.

إجلال إسماعيل حلمي (1994). **الأسرة العربية بين الواقع والمستقبل: مع دراسة ميدانية عن عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية للأبناء في مجتمع الإمارات**. القاهرة: مكتبة الحرية الحديثة.

أحمد الجميري (1989). **احتياجات واتجاهات القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة**. مؤتمر القوى البشرية العاملة، 5 - 6 نوفمبر، معهد التنمية الإدارية، أبو ظبي.

أميمة الدهان (1984). المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية: قياس عمل المرأة. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

باقر النجار (1984). المحددات الاجتماعية والاقتصادية لوضع المرأة في الخليج العربي. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

سبيكة محمد الخاطر (1990). من الأعمال التقليدية المنزلية في الخليج: دبغ الجلود. **المأثورات الشعبية**، العدد (19)، يوليه: 80 - 81.

سعاد الصباح (1984). المرأة العاملة في الخليج: دراسة ميدانية. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

سعاد الصباح (1994). تخطيط النمو في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة. **شؤون اجتماعية**، العدد (43)، السنة الحادية عشرة، خريف: 69-104.

سعيد عبدالله حارب (1996). التنمية الثقافية. من ص ص 126 إلى 167 في كتاب: **دراسات في مجتمع الإمارات**، قسم الاجتماع، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

عباس أحمد، وميثاء الشامسي (1996). النظم الاجتماعية. من ص ص 191 إلى 221 في كتاب: **دراسات في مجتمع الإمارات**، قسم الاجتماع، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

عبدالله عبدالرحمن (1990). **الإمارات في ذاكرة أبنائها: الحياة الاقتصادية**. دبي: القراءة للجميع للنشر والتوزيع.

فوزية العطية (1984). المرأة والعمل في الخليج العربي. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، أبو ظبي.

ليلى صالح البسام (1985). **التراث التقليدي لملابس النساء في نجد: دراسة ميدانية**. مركز التراث الشعبي بدول الخليج العربية، الدوحة، قطر.

محمد سعيد البلوشي (1991). الحرف والصناعات الشعبية في دولة الإمارات العربية المتحدة. **المأثورات الشعبية**، العدد (23)، يوليو: 30-39.

محمود مفلح البكر (1993). من أغاني العمل في البيئة البدوية. **المأثورات الشعبية**، العدد (32)، أكتوبر: 78-90.

معهد البحوث والدراسات العربية (1978). **دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مسحية شاملة**. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ميثاء الشامسي وآخرون (1996). **المرأة العربية والعمل: دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية المتحدة**. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.

هند عبدالعزيز القاسمي (1993). **المرأة في الإمارات: تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار**. الشارقة: جمعية الاجتماعية.

هنري عزام (1982). المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية. من ص ص 265 إلى 301 في كتاب: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية.

وزارة التخطيط، **المرأة المواطنة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (1975 - 1985)**: أبو ظبي.

وزارة التخطيط (1982). **السكان والقوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة** 1975-1980. وزارة التخطيط، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وزارة التخطيط (1993). **أزمة قوة العمل المواطنة في دولة الإمارات، أسبابها، مظاهرها، وسائل علاجها**: أبو ظبي.

وفاء عبدالعزيز زكي (1984). مدى مساهمة المرأة الخليجية في عمليات التنمية الاقتصادية والمقومات الأساسية لتطويرها. المؤتمر الإقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، 24-27 مارس، ابو ظبي.

Anker, R., et al. (1988). *Women's participation in the labour force: A methods test in India for improving its measurement*. Geneva: International Labour Office.

Dixon - Mueller, R. (1985). 1994 *Women's work in third world agriculture*. Geneva: International Labour Office.

Goldschmidt-Clermont L. (1987). *Economic evaluations of unpaid household work: Africa, Asia, Latin America and Oceania*. Geneva: International Labour Office.

Lim,L.L. (1996). *More and better jobs for women: An action guide.* Geneva: International Labour Office.

United Nations (1990). *Methods of measuring women's participation and production in the informal sector.* New York: U.N.

United Nations (1993). Methods of measuring women's economic activity: *Technical report*: NewYork: U.N.